



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التجارة الخارجية



## أ. د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي\*: الدبلوماسية والاقتصاد في العراق ... ما بعد داعش

نتفق على أن العراق سيواجه ما بعد القضاء على داعش تحدياً جديداً وخطيراً يتمثل بالاستعداد لمرحلة البناء والاعمار للمدن والمناطق المدمرة نتيجة المعارك أو المدن العراقية الأخرى التي تعطلت فرص النهوض الاقتصادي والاجتماعي فيها بسبب استئثار الفساد الإداري والمالي في مفاصل المؤسسات الحكومية سواء على مستوى المحافظات أم على مستوى الوزارات الاتحادية.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات التجارة الخارجية

ولكي يتمكن العراق من إكمال صفحة الانتصار على الإرهاب لابد من إعادة بناء الدبلوماسية في صيغ جديدة قائمة على أساس ترك الصيغ التقليدية في التعامل الدبلوماسي مع مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية والتجارية بعد مرحلة يتفوق تقريبا جميع العراقيين على أنها لم تحقق خرقا في التقييم الحقيقي والفعلي مقارنة بحجم وقيمة دولة مثل العراق بما يمتلكه من الثقل السكاني والاقتصادي. فهناك الكثير من الخبرات والمهارات في مختلف الاختصاصات تنتظر فرصتها للمساهمة في النهوض الاقتصادي للعراق ما بعد استئصال داعش والفساد المتنوع، بما يحسن الاجواء الاجتماعية والاقتصادية لعودة الكفاءات العراقية التي تركت البلد نتيجة تعرضها الى الارهاب والتهميش. وعلى صعيد الامكانيات الاقتصادية، يمتلك العراق قدرات هائلة من الموارد الطبيعية في مقدمتها النفط الخام و باحتياطيات تبلغ نحو 143 مليار برميل وهو ما يمثل نسبة 11% من الاحتياطيات النفطية العالمية، وبقدرات إنتاجية كبيرة ستصل الى نحو ستة مليون برميل يوميا من النفط الخام، مما يجعل من العراق القائد السعري والانتاجي للنفط الخام عالميا أو على الاقل منافسا حقيقيا للمملكة العربية السعودية في المدين المتوسط والبعيد.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات التجارة الخارجية

ولكن لا يخفى على الجميع أن الاقتصاد العراقي يعاني جملة من المشاكل المركبة على صعيد البنية الهيكلية نتيجة هيمنة القطاع الاستخراجي على هيكل الناتج المحلي الاجمالي منذ عام 1973 بنسبة بلغت نحو 33.3% عام 2015 بعد ان سجلت عام 2013 نسبة 47.4% ويعود ذلك الى انخفاض سعر البرميل من النفط الخام في الاسواق العالمية، نتيجة هيمنة الصادرات النفطية على الصادرات الاجمالية للعراق بنسبة تصل الى 99%.

وبقدر تعلق الأمر بالموضوع نرى أن الوقوف على اتجاهات التجارة الخارجية للعراق مع شركائه التجاريين تمنحنا صورة عن العلاقات الاقتصادية الخارجية للعراق التي يجب أن تكون منسجمة في الكثير من جوانبها مع الدبلوماسية السياسية للعراق مع هؤلاء الشركاء، ومن ثم محاولة توسيعها على سطح المعمورة بوصفها دليلا على الثقل الاقتصادي والحضور الدولي في المحافل المتعددة الأطراف. ومن المفيد أن نلقي الضوء سريعا على أبرز شركاء العراقيين التجاريين، ونلخص هذا بما يأتي:

- التجارة الخارجية مع الدول العربية: يحقق العراق عجزا متواصلا مع جميع الدول العربية، ويبلغ صافي هذه التجارة



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات التجارة الخارجية

أكثر من تسعة مليارات دولار، وتحتل كل من سوريا والأردن المرتبة الأولى والثانية في الشراكة التجارية للعراق ولصالحها بفائض يبلغ نحو (7,5) و(1,5) مليار دولار على التوالي وذلك عام 2014.

- التجارة الخارجية مع الدول النامية والناشئة: ومن أبرز الشركاء التجاريين لهذه المجموعة الصين والهند وكوريا الجنوبية وهذه الدول من المستهلكين الرئيسيين للنفط الخام، ويحقق العراق فائضا تجاريا صافيا معها بمقدار (2786.2) و(2209.9) و(4395.6) مليار دولار على التوالي عام 2015.

- التجارة الخارجية مع الدول المتقدمة صناعيا: تمثل هذه المجموعة الدولية الشريك الرئيس للعراق، ويحقق العراق فائضا تجاريا مع الولايات المتحدة الأمريكية بلغ عام 2015 نحو (1.7) مليار دولار بعد أن سجل نحو (18.7) مليار دولار عام 2008، أما الشركاء التجاريون الآخرون ضمن هذه المجموعة فيحقق العراق عجزا صافيا مع الاتحاد الأوروبي وبريطانيا واليابان ما بعد 2003.

- التفاعل والتنسيق بين الدبلوماسية والاقتصاد.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في سياسات التجارة الخارجية

هناك العديد من الأواصر المشتركة بين الدبلوماسية والاقتصاد وهو أمر يجعلهما يتبادلان التأثير على رفعة البلد وتحقيق مصالحه العليا، وانسجاما مع الظروف الإقليمية والدولية الدقيقة والجديدة ما بعد داعش، سيكون على عاتق الدبلوماسية العراقية مسؤوليات جسيمة في مقدمتها مهمة البناء الاقتصادي والتكنولوجي الذي لا يعد أقل شأنًا من المهام الدبلوماسية الاعتيادية التي تعطلت بنسبة كبيرة منذ عام 1979. نرى من الضروري انتهاج مجموعة من الخطوات في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي وكما يأتي:

#### أولا. على الصعيد الدبلوماسي

1. اختيار الكوادر المهنية المتخصصة في العلوم السياسية والاقتصادية ومن حملة الشهادات العليا بما ينسجم مع متطلبات الدبلوماسية الحديثة، بدلا من زج عناصر تحت باب المحاصصة الحزبية أو من الأقرباء والعوائل المؤثرة في المشهد السياسي ما بعد عام 2003.
2. غرس الإيمان بالوطن الموحد الواحد وفق الدستور العراقي على أساس الجغرافية والتاريخ، بعد أن أفرزت الأحداث غير الحضارية التي شهدتها بعض السفارات العراقية على ضوء استفتاء الانفصال في إقليم كردستان العراق.



### أوراق في سياسات التجارة الخارجية

3. التعامل بالمثل مع رعايا الدول الأخرى عندما يتم الإساءة إلى المواطنين العراقيين في هذه الدول بالشكل الذي يجعل من المؤسسات الدبلوماسية موضع اعتزاز واستقطاب لكل عراقي يعيش خارج البلد.
4. الاطلاع اليومي من قبل المؤسسة الدبلوماسية (السفارة أو الملحقيات المختلفة) على كل المجريات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحدث في الدول المضيفة، وجعل هذه النشاطات من صلب العمل الدبلوماسي، على أن يتم تزويد الخارجية العراقية بالتقارير المفصلة لكي يتسنى رصد ومتابعة ما ينفع أو يضر بالعلاقات الثنائية.
5. مطالبة الدول التي قاتل رعاياها مع تنظيم داعش الإرهابي في العراق بالتعويضات المالية من خلال مجلس الأمن الدولي.

### ثانياً: على الصعيد الاقتصادي

1. إقامة المعارض التجارية والثقافية الدائمة والمؤقتة في الدول المضيفة للمؤسسات الدبلوماسية العراقية في الدول المؤثرة على القرارات الدولية لغرض ترسيخ التقارب مع هذه الدول والاطلاع على العادات والتقاليد التي ربما تؤدي إلى خلق التجارة وإقامة الصناعات لهذه الدول كما



## أوراق في سياسات التجارة الخارجية

هي حال تجربة الصين التي تصدر العديد من السلع لا تستهلك محلياً بل معدة للتصدير الى شركائها التجاريين فقط.

2. العمل الجاد على تنويع الاقتصاد العراقي من خلال الاهتمام بالقطاعات السلعية (الزراعة والصناعة والخدمات الانتاجية).

3. تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة لسد النقص في السيولة من العملات الاجنبية، ويمثل إنشاء مجلس التنسيق (العراقي - السعودي) خطوة في الاتجاه الصحيح من قبل الحكومة العراقية، والعمل على توسيع نطاقها لتشمل دول مجلس التعاون الخليجي والبدء بصفحة جديدة من العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هذه المجموعة العربية التي يحقق العراق معها عجزاً تجارياً دائماً، وسيكون العراق البلد المضيف الى رؤوس الاموال الخليجية فيما لو نجحت الدبلوماسية العراقية في استقطابها.

4. تنويع الشركات التجارية بما يتفق وتحقيق الأمن الوطني، فالتنوع في اتجاهات التبادل التجاري سواء لتصريف النفط الخام بوصفه السلعة الاساسية للصادرات العراقية وكذلك تنويع مصادر تجهيز متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مسألة تستدعي الاهتمام. فعلى



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

## أوراق في سياسات التجارة الخارجية

سبيل المثال، عقدت دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقيات اقتصادية طويلة الأجل بحجم يصل الى أكثر من نصف تريليون دولار مع اليابان والصين والهند، في حين لا توجد مثل هكذا اتفاقيات لدى العراق على أساس ان السوق الرئيسية للنفط الخام تتركز على الدول الاوربية وأمريكا اللاتينية وأسيا والباسفيك بنسبة 43% و49% على التوالي.

(\* أستاذ التنمية الدولية/جامعة القادسية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 9 تشرين الثاني

2017

<http://iraqieconomists.net/ar/>